ابائه وبنشر الحرمة منه الى اولاده ثم قال ابو الفضل جده واخوه عمه وعلى هذا القياس
وفى التبيين ان كان الحمل ثابت النسب من رجل كان الرضع والرالة
واولاده اولاده وصار الرجل لباله وامهاته جداته واباء اجداده
واولاد اخوته واخواته واخوته واخواته اعمامه وعماته فيحرمان
اى المرضعة وزوجها المذكور مع قومهما اى فروعهما واصولهما واولاده الاصول
عليه اى على الرضيع كانسب اى حرمته كحرمة النسب فمن قومهما من تحرم على
ولديهما نسبا وهو فروعهما واصولهما واولاد اولاد الاصول كذلك يحرم عليه رضاعا
ومن لم يحرم عليه نسبا وهو اولاد اولاد الاصول كذا يحرم عليه رضاعا
فالرضاع كالنسب بعينه فى تحريم من هو من جانبها ويحرم فروعه
اى فروع الرضيع والزوجان اى زوج الرضيعة وزوجته الرضيع عليهما
اى على المرضعة وزوجها المذكور فروجها عليهما وزوجته عليه ويحل
للرضيع اخت اخيه فى الرضاع فى الجملة فشتمل تلك صور الاخت رضاعا
لاخيه نسبا والاخت نسبا لاخيه رضاعا والاخت رضاعا لاخيه رضاعا
كما تحل فى النسب فانه اذا كان لرجل اخ لاب وله اخت لام فهى اخت اخى
هذا الرجل وتحل له قال قاضيخان وللرجل ان يتزوج اخت ولده من الرضاع لان نكاح
اخت ولده من النسب جايز اذا لم يكن بنت موطوئه كما اذا كانت جارية بين
رجلين محادث بولد فادعاه وكل من الشريكين بنت امراة اخرى كان لكل منهما
ان يتزوج بنت شريكه وان كانت اخت ولده من النسب والاخوان فى ظاهر الرواية
ولبن الرجل اى النازل من تندوته وماى لبن حلط بطعام لا يحرم وعن محمد
ان الاخوان لا يحرم كما يفسد الصوم والمخلوط بالطعام لا يحرم
عند ابى حنيفة رح سواء طبخ به طعام اولا وغالبا كان اللبن او مغلوبا وعندهما

ان لم يطبخ واللبن غالب يثبت به الحرمة كذا فى الكافى والهداية فى الاستدلال
قولها احوط واوفق وقال قاضيخان ان المختار فى فيما اذا اكل الطعام لقمة
لقمة واما احتسى حسوا فيثبت الحرمة فى قولهم وهكذا فى المختارة صحة عن الامام
خواهرزاده وما خلط بغيره اى بغير الطعام كدواء وماء ولبن وغيره يعتبر
فيه الغلبة فان كان اللبن غالبا يثبت الحرمة والا لا وفى فتاوى قاضيخان
قال محمد رحمه الله ان طريقة الدواء اللبن يثبت الحرمة وان غيره لا وقال ابو يوسف
ان غلب لونه ولونه لا يثبت وان غير احدهما يثبت وقيل على قول ابى حنيفة رحمه الله
اذا جعل اللبن فى دواء او ماء لا يثبت الحرمة على كل حال وان خالط لبن
امراتين ففى الكافى والمجتبى ان التحريم يتعلق بالغلبة عند الشيخين
وبهما عند محمد وزفر وقال قاضيخان وكذا بهما عندهما عند استوائهما عند الشيخين
وجعله استحسانا وكتاب اليمين ولا عبرة عند الشافعى رحمه الله للغلبة وغيرها
فى اصح قوليه حتى لو خلط اللبن قدرا يحصل بها الرضاع بغيره من الاطعمة
وشرب الصبى حصل الرضاع وان كان اللبن مغلوبا على الاصح كذا فى المحيط
ويحرم الاستعاط اى صب اللبن فى انف الصبى قال الجوهرى السعوط الدواء
يصب فى الانف وقد اسعطت الرجل واسعطه هو بنفسه واما اقطار اللبن
فى الاذن والاحليل والجائفة والاتية ففيه محرم ذكره قاضيخان ويحرم
لبن البكر فلو ارضعت صبيا صارت امه ويثبت احكام الرضاع بينهما
واذا تزوجت لا يثبت الحرمة من الزوج اذ ليس لبنها منه ولبن الميت
سواء حلب بعد الموت او قبله عندنا واما عند الشافعى رحمه الله فان حلب قبل
الموت وشرب الصبى بعده يحرم على اصح قوليه نص عليه فى الحاوى وان
ارضعت امراة صغيرة خال كونها رضيعة حرمتا على الزوج معا لكونه جامعا